تضمنه حرف منفصل فلو ذكر ابو الحسن في المسايل انه يقال جر
بزيد او عمرو ولو كليهما قال المصنف واجود من هذا المثال
جر بزيد او عمرو ولو اجد لهما الا ان المعتاد ان يكون ما بعد لو اد في
التاسع في المقرون بالهمزة بعد ما تضمنه نحو مررت بزيد فيقول
ازيد عمرو وحكاه الاخفش في المسايل العاشر في المقرون بلا
بعد ما تضمنه كان يقال جيت بدرهم فعولا فهلا دينار قال الاخفش
وهذا كثير الحادي عشر في المقرون بان بعد ما تضمنه نحو امرر بالذي
هو افضل ان زيدا ان عمرا واجازه يونس وجعل سيبويه اضمار الباء
بعد ان لتضمن ما قبلها اياها اسهل من اضمار رب بعد الواو وفعل بذلك
اطراده الثاني عشر في المقرون بفاء الجزاء بعد ما تضمنه حكى ابو زيد
مررت برجل ان لا صالح فطالح على تقدير ان لا امر بصالح فقد مررت
بطالح جميع هذه المواضع مطرد بقياس عليه عند المصنف
والذي قرره المغاربة انه لا يجوز حذف الجر وابقاء عمله الا في القسم وفي
باربكم على خلاف واما غير المطرد فسمع منها ابيات منها قول الشاعر
اذا قيل اي الناس شر قبيلة اشارت كليب بالاكف الاصابع قال
في التسهيل ولا خلاف في شذوذ بقاء الجر نحو اشارت كليب بالاكف الاصابع

الاضافه

ص نونا تلي الاعراب او تنوينا ✣ مزما تضيف احذف كطور سينا

ش مثل قوله نونا تلي الاعراب نون المثنى والمجموع على حده وما
الحق بهما نحو رأيت علامك وحامديك وافصر تسك وعشرتك
واحذر من نون لا تلي الاعراب نحو نون مسكين وسنين في لغة من
اعربه بالحركات فانها لا تحذف للاضافة وشمل قوله او تنوينا
الظاهر كقولك في طور سينا والمقدر كقولك في دراهم هذه دراهم

قاله

قاله في شرح الكافية تنبيه فهم من اقتضاره على النون والتنوين
ان غيرهما لا يحذف وقد تحذف تاء التانيث قال في الكافية في
كلمات سمعت فلا ترد ومنه قراءة بعضهم لاعدوا له عدة اي عدته
وظاهر كلام الفراء انه قياس وجعل منه واقام الصلاة وقوله
والثاني اجرر في الجار له اقوال احدها انه المضاف والثاني
انه الحرف المنوي والثالث انه معنى الاضافة والاول مذهب
سيبويه وهو الصحيح لانفصال الضمير به ولانفصل الابعاض منها
وقوله ص وانو من او في اذا ش لم يصح الاذاك واللام خذا
لما سوى ذين يعني ان الاضافة على ثلاثة اقسام الاول مقدر
بمن وضابطه ان يكون المضاف بعض المضاف اليه مع صحة اطلاق
اسمه عليه نحو خاتم فضة قال في شرح التسهيل ومن هذا النوع اضافة
الاعداد الى المعدودات والمقادير الى المقدرات انتهى وفي اضافة
الاعداد الى المعدودات خلاف مذهب ابن السراج انها مقدرة
بمن ومذهب الفارسي انها مقدرة باللام فان اضيفت عدد الى عدد
نحو ثلث مايه انتفى على انها بمن فان لم يصح الاطلاق اسمه عليه نحو ريد
فهي بمعنى اللام على الصحيح وذهب ابن كيسان الى انها بمعنى من الثاني مقدر
بفي وضابطه ان يكون المضاف اليه ظرفا وقع فيه المضاف نحو بل
مكر الليل والنهار قال المصنف واغفل اكثر النحويين الاضافة
بمعنى في وهي ثابته في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح انتهى وعن عبد القاهر
ان كل اضافة سببها في وذلك قولنا فلان يتقلب في العز والغدر والمكان
الصلب ومذهب الجمهور ان الاضافة لا تقدر بغير من واللام
وتحويل مكر الليل والنهار مقدر باللام عندهم على التوسع الثالث
مقدر باللام وهو ما سوى النوعين المتقدمين وتقدير اللام هو الاصل